

الى السيد وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تعثر معالجة الوضعية الإدارية والمالية لخريجي مراكز التكوين الإداري لوزارة الداخلية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

كما تعلمون السيدة الوزيرة المحترمة، أن الوضعية الإدارية والمالية لخريجي مراكز التكوين الإداري لوزارة الداخلية، بقيت مجمدة لمدة تزيد عن 20 سنة، إذ لم يستفيدوا من التعديل الطارئ بشأن السلال من 1 إلى 4، ومن 6 إلى 7، ومن 7 إلى 8، استنادا على مقتضيات المرسوم رقم 2.62.344 بتاريخ 15 صفر 1383 (08 يوليوز 1963) بتحديد سلال الأجر وشروط ترقى موظفي الدولة في الرتبة والدرجة، كما وقع تغييره وتتميمه. وحيث كان من المفترض، بعد انتهاء فترة التكوين، أن يتم إدماج هذه الفئة بشكل مباشر في السلم 8 بصفاتهم محررين، إلا أن التغييرات الطارئة بين الفئة والأخرى، على المرسوم السالف الذكر، وعلى منظومة الوظيفة العمومية عموما، ساهمت في جعل خريجي هذه المراكز في وضعية مجمدة من حيث الترقى، وعدم الاستفادة من حذف بعض السلال. وحيث أن المرسوم رقم 2.06.377 بتاريخ 20 ذي القعدة 1431 (29 أكتوبر 2010) بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات، كما وقع تغييره وتتميمه، أثر بدوره سلبا على الوضعية الإدارية لخريجي مراكز التكوين الإداري لوزارة الداخلية. وحيث أنه من المقبول، أن يتم التهرب من تسوية وضعية هذه الفئة، بدعوى وجود صعوبة في الشق المتعلقة بالميزانية. وحيث أن هذه الفئة تحتاج إلى تدخل استثنائي لمعالجة وضعيتهم المزرية، ورفع الحيف الذي طالهم، خصوصا أن معظمهم مقبلين على التقاعد، وذلك في سياق إحقاق الحق والإنصاف وعملا بمبدأ المساواة بين الأطر والموظفين. لذا أسألكن السيدة الوزيرة المحترمة، عما يلي:

- ما هي أسباب وحيثيات تعثر معالجة الوضعية الإدارية والمالية لخريجي مراكز التكوين الإداري لوزارة الداخلية؟
- ومتى سيتم تغيير الإطار المتعلق بضحايا النظامين الأساسيين للوظيفة العمومية خريجي مراكز التكوين الإداري لوزارة الداخلية؟
- وما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتكن من أجل تصحيح الوضع؟
- وما هي الأجال الزمنية للقيام المطلوب؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

عبد الرحيم شهيد